أثر الدور في التأليف اللغويّ

أ. رضا هادي حسون
قسم علوم القرآن/ كلّيّة التربية/ الجامعة المستنصريّة
Redha.hadi@gmail.com

الخلاصة باللغة العربيّة:

الدَّوْر هو توقُّف الشيء على ما يتوقَّف عليه. والدَّوْر على قسمين بارزين:

١- الدور المُصَرَّح: ويكون بمرتبة واحدة، بأن يتوقَّف الشيء الأوّل على الشيء الثاني، ويتوقَّف الشيء الثاني على الشيء الأوّل.

٢- الدور المُضمَر: ويكون بأكثر من مرتبة، بأن يتوقَّف الشيء الأوّل على الشيء الثاني، ويتوقَّف الشيء الثاني على الشيء الثالث، ويتوقَّف الشيء الثالث على الشيء الأوّل؛ وربّما زادت الأشياء، فبلغت أربعة، أو أكثر.

والدور المضمَر أشدّ خفاء من الدور المصرَّح؛ ولذلك يُسمّى الدور المضمَر خفيًّا، ويُسمّى الدور المصرَّح ظاهرًا.

و(الدَّوْر) من الأمور الباطلة؛ لأنّه يستلزم أن يكون الشيء موجودًا قبل أن يكون موجودًا؛ وهذا يؤدّي إلى اجتماع النقيضين: (الوجود والعدم)، وهو باطل، بلا خلاف.

وفي (التأليف اللغويّ) نوع من أنواع (الدَّوْر)، يُسمّى (الدَّوْر العِلْميّ)، وهو بمعنى توقُّف العلم بكلّ واحد من الأمرين على العلم بالآخر؛ وهذا يؤدّي إلى اجتماع النقيضين: (العلم والجهل)، وهو باطل؛ لأنّه يستلزم أن يكون الشيء معلومًا قبل أن يكون معلومًا، وهو باطل، بلا خلاف.

و(الدَّوْر العِلْميّ) على قسمين أيضًا: الدَّوْر العِلْميّ المُصَرَّح، والدَّوْر العِلْميّ المُضمَر. وقد اشتملت الكتب اللغويّة – القديمة والحديثة – على أمثلة مختلفة من (الدَّوْر العلميّ).

كلمات مفتاحيّة باللغة العربيّة: الدور ،التأليف،اللغوي.

The impact of the Vicious circle on language books

professor.Redha Hadi Hassun

Abstract :

The Vicious circle of logicians is for something to depend on what it depends on. One of its types is the Knowing Vicious circle, which means that knowledge of each of the two matters depends on knowledge of the other; it is a false thing. Therefore, it is not permissible to rely on the Vicious circle in, including language books: lexical, grammatical and morphological. Looking at linguistic books, we find in them various examples of the Vicious circle, including examples related to lexical interpretation methods, examples related to some grammatical rules, examples related to some morphological connotations, and examples related to the approach to arranging topics in linguistic books.

Keywords: Vicious, circle, language.

مدخل:

(الدَّوْر) في اللغة: مصدر الفعل الثلاثيّ (دَارَ يَدُورُ)[١]. قال ابن فارس: «الدال والواو والراء: أصل واحد، يدلّ على إحداق الشيء بالشيء، من حوالَيه»[٢].

و(الدَّوْر) في اصطلاح المناطقة (علماء المنطق): «هو توقُّف الشيء على ما يتوقَّف عليه»[٣]. والمناسبة بين

المعنى الاصطلاحيّ والمعنى اللغويّ متحقّقة.

قال الفيّوميّ: «دارَ حولَ البيتِ يَدورُ دَوْرًا ودَوَرَانًا: طافَ بهِ، ودَوَرَانُ الفَلَكِ: تَواتُرُ حركاتِه بعضِها إثْرَ بعضٍ، من غير ثُبُوتٍ، ولا استقرار؛ ومنه قولهم: دَارَتِ المسألةُ، أي: كُلَّما تعلَّقتْ بمَحَلٍّ توقَّفَ ثُبوتُ الحُكم على غيره، فيُنقَل إليه، ثمّ يتوقَّف على الأوّل، وهكذا»[٤].

و(الدَّوْر) على قسمين بارزين[٥]:

١- الدور المُصَرَّح: ويكون بمرتبة واحدة، بأن يتوقَّف الشيء الأوّل على الشيء الثاني، ويتوقَّف الشيء الثاني على الشيء الأوّل.

ومن أمثلته: أن تقول الأمُّ لابنها: «لن تنامَ إلّا بعد أن ينامَ أبوك، ولن ينامَ أبوك إلّا بعد أن تنامَ أنت».

فنوم الابن متوقِّف على نوم الأب، ونوم الأب متوقِّف على نوم الابن؛ فيكون نوم الأب متقدِّمًا على نوم الابن، وفي الوقت نفسه يكون نوم الابن متقدِّمًا على نوم الأب؛ فيكون نوم الابن متقدِّمًا على نوم الابن، ويكون نوم الأب متقدِّمًا على نوم الأب، وهذا تناقُض باطل قطعًا.

٢- الدور المُضمَر: ويكون بأكثر من مرتبة، بأن يتوقَّف الشيء الأوّل على الشيء الثاني، ويتوقَّف الشيء الثاني على الشيء الثالث، ويتوقَّف الشيء الثالث على الشيء الأوّل؛ وربّما زادت الأشياء، فبلغت أربعة، أو أكثر.

ومن أمثلته: أن تقول الأمّ لابنها: «لن تنامَ إلّا بعد أن ينامَ أبوك، ولن ينامَ أبوك إلّا بعد أن ينامَ عمُّك، ولن ينامَ عمُّك إلّا بعد أن تنامَ أنت».

فنوم الابن متوقّف على نوم الأب، ونوم الأب متوقّف على نوم العمّ، ونوم العمّ متوقّف على نوم الابن.

فيكون نوم الأب متقدِّمًا على نوم الابن، وفي الوقت نفسه يكون نوم الابن متقدِّمًا على نوم الأب؛ فيكون نوم الابن متقدِّمًا على نوم الابن، ويكون نوم الأب متقدِّمًا على نوم الأب، وهذا تناقُض باطل قطعًا.

ويكون نوم العمّ متقدِّمًا على نوم الأب، وفي الوقت نفسه يكون نوم الأب متقدِّمًا على نوم العمّ؛ فيكون نوم العمّ متقدِّمًا على نوم العمّ، ويكون نوم الأب متقدِّمًا على نوم الأب، وهذا تناقُض باطل قطعًا.

ويكون نوم الابن متقدِّمًا على نوم العمّ، وفي الوقت نفسه يكون نوم العمّ متقدِّمًا على نوم الابن؛ فيكون نوم الابن متقدِّمًا على نوم الابن، ويكون نوم العمّ متقدِّمًا على نوم العمّ، وهذا تناقُض باطل قطعًا.

وواضح أنّ الدور المضمَر أشدّ خفاء من الدور المصرَّح؛ ولذلك يُسمّى الدور المضمَر خفيًّا، ويُسمّى الدور المصرَّح ظاهرًا[٦].

و(الدَّوْر) من الأمور الباطلة؛ لأنّه يستلزم أن يكون الشيء موجودًا قبل أن يكون موجودًا؛ وهذا يؤدّي إلى اجتماع النقيضين: (الوجود والعدم)، وهو باطل، بلا خلاف.

قال التفتازانيّ: «أمّا بُطلان الدَّوْر؛ فلأنّه يستلزم تقدُّم الشيء على نفسه. وهو ضروريّ الاستحالة. وجه الاستلزام أنّ الشيء إذا كان علّةً لآخر كان متقدِّمًا عليه، وإذا كان الآخرُ علّةً له كان متقدِّمًا عليه. والمتقدِّم على المتقدِّم على الشيء متقدِّم على ذلك الشيء، فيكون الشيء متقدِّمًا على نفسه، ويلزمه كون الشيء متأخِّرًا عن نفسه، وهو معنى احتياجه إلى نفسه، وتوقُّفه على نفسه، والكلّ بديهيّ الاستحالة»[٧].

ويعنينا في (التأليف اللغويّ) نوع من أنواع (الدَّوْر)، يُسمّى (الدَّوْر العِلْميّ)، وهو بمعنى توقُّف العلم بكلّ واحد من الأمرين على العلم بالآخر[٨]؛ وهذا يؤدّي إلى اجتماع النقيضين: (العلم والجهل)، وهو باطل؛ لأنّه يستلزم أن يكون الشيء معلومًا قبل أن يكون معلومًا، وهو باطل، بلا خلاف.

و(الدَّوْر العِلْميّ) على قسمين أيضًا:

١- الدَّوْر العِلْميّ المُصَرَّح، كتعريف (الزَّأْل) بقولنا: «الزَّأْل ولدُ الظَّلِيم»، ثمّ تعريف (الظَّلِيم) بقولنا: «الظَّلِيم أبو الزَّأْل».

فتوقّفت معرفة (الرَّأْل) على معرفة (الظَّلِيم)، وتوقّفت معرفة (الظَّلِيم) على معرفة (الرَّأْل)؛ أي: توقّفت معرفة (الرَّأْل) على معرفة (الرَّأْل)، وهو باطل قطعًا.

٢- الدَّوْر العِلْميّ المُضمَر، كتعريف (الرَّأْل) مثلًا بقولنا: «الرَّأْل ولدُ الذِّعْلِبَة»، ثمّ تعريف (الذِّعْلِبَة) بقولنا: «الذِّعْلِبَة أُنثى الظَّلِيم»، ثمّ تعريف (الظَّلِيم) بقولنا: «الظَّلِيم أبو الرَّأْل».

فتوقّفت معرفة (الرَّأْل) على معرفة (الذِّعْلِبَة)، وتوقّفت معرفة (الذِّعْلِبَة) على معرفة (الظَّلِيم)، وتوقّفت معرفة (الظَّلِيم) على معرفة (الرَّأْل)؛ أي: توقّفت معرفة (الرَّأْل) على معرفة (الرَّأْل)، وهو باطل قطعًا.

و(الظَّلِيم): ذكرُ النَّعَام، و(الذِّعْلِبَة): أنثى النَّعَام، و(الرَّأْل): ولدُ النَّعَام[٩].

وقد اشتملت الكتب اللغويّة – القديمة والحديثة – على أمثلة مختلفة من (الدَّوْر العلميّ)، سواء أكانت من كتب القوائم، أم من كتب القواعد.

فأمّا كتب القوائم، فهي الكتب التي تذكر معاني الكلمات بهيأة القوائم، وأرقى أنواعها (المعجمات)[١٠].

وأمّا كتب القواعد، فهي الكتب التي تتضمّن القواعد الصوتيّة، أو القواعد الصرفيّة، أو القواعد النحويّة[١١]؛ أو تجتمع أنواع القواعد كلّها في كتاب.

ولا بدّ من التنبيه هنا على أنّ هذا البحث لا علاقة له أبدًا بالاستعمال الحديث لكلمة (الدَّوْر)، بمعنى (الأثر والمهمّة والوظيفة)، كما في قولهم: «دَوْرُ الفِعلِ في الجُملةِ»، و«قامَ بِدَوْرٍ عظيمٍ»[١٢].

وفيما يأتي تفصيل لبعض أمثلة (الدَّوْر العِلْميّ) في الكتب اللغويّة.

المبحث الأوّل- الدور في كتب القوائم اللغويّة:

من أبرز غايات تأليف الكتاب المعجميّ بيان معاني الكلمات المعجميّة[١٣]؛ ولبيانها طرائق مختلفة، بعضها طرائق مفيدة تُعين القارئ على فهم المعنى، أو تُقرِّب المعنى إلى ذهنه، ومنها طرائق غير مفيدة، لا تُقدِّم للقارئ أيّ معلومة جديدة، كان يجهلها قبل القراءة، ولا سيّما حين تقوم تلك الطريقة على (الدَّوْر)[١٤].

قال د. أحمد مختار عمر: «ويلجأ المعجميّ إلى طرق مختلفة؛ لعرض المعنى أو تفسيره، فقد يلجأ إلى المرادف كأن يقول: الجُود: الكَرَم، السُّبات: النوم. وقد يلجأ إلى ذكر المضادّ كأن يفسِّر العدل بأنّه ضدّ الظلم، أو الجهل بأنّه ضدّ العلم، وقد يلجأ إلى الشرح في جملة أو عبارة. وهناك شروط حدّدها العلماء للتعريف الجيِّد، الذي يُعطي خصائص واضحة، وشرحًا محدّدًا لمعنى الكلمة أو معانيها، كأن يخلو الشرح من أيّ كلمة تعتمد على جذرها؛ حتّى لا يخرج القارئ من قراءة التعريف صفر اليدين»[١٥].

وفيما يأتي أربع طرائق للتفسير المعجميّ، اشتملت أمثلتها على (الدَّوْر)، وردت في المعجمات. وسأكتفي بأمثلة معجم (الصحاح)؛ لكونه من أفضل المعجمات القديمة، وأشهرها، وأصحّها:

الطريقة الأولى- التفسير بذكر المرادِف، بمعنى تفسير الكلمة بذكر كلمة واحدة فقط، يَعُدّها المعجميّ مرادِفةً للكلمة المراد تفسيرها. والمرادَفة التامّة غير موجودة في الحقيقة، فلا بدّ من وجود فروق دلاليّة بين الكلمات[١٦]؛ ولذلك قد تكون المرادَفة عند المعجميّ من باب التقريب[١٧].

ومن أمثلة صورة (التفسير بذكر المرادِف):

١- قول الجوهريّ: «والذَّنْبُ: الجُرْمُ»[١٨]، ثمّ قوله في موضع لاحق: «الجُرْمُ: الذَّنْبُ»[١٩].

فإن افترضنا أنّ القارئ يجهل معنى كلمة (الذَّنْب)؛ فالمفروض أنّ كلمة (الجُرْم) ستوضِّح معناها؛ فيكون معنى كلمة (الذَّنْب) مجهولًا، ومعنى كلمة (الجُرْم) معلومًا؛ فلماذا فسّر الجوهريّ (الجُرْم) بذكر كلمة (الذَّنْب) في الموضع اللاحق، أي: لماذا فسّر المعلوم افتراضًا بالمجهول افتراضًا؛ والعكس بالعكس.

أمّا إذا افترضنا أنّ القارئ يعلم معنى كلمة (الذَّنْب)، ومعنى كلمة (الجُرْم)؛ فهذا يعني بوضوح أنّ هذا التفسير

لغوٌ، لا فائدة منه، لم يقدّم للقارئ أيّ معلومة جديدة، كان يجهلها قبل القراءة[٢٠].

٢- قول الجوهريّ: «الجَسَدُ: البَدَنُ»[٢١]، ثمّ قوله في موضع لاحق: «بَدَنُ الإنسانِ: جَسَدُهُ»[٢٢].

فإن افترضنا أنّ كلمة (الجَسَد) مجهولة المعنى؛ وافترضنا أنّ كلمة (البَدَن) معلومة المعنى؛ فلنا أن نسأل عن جدوى تفسير الجوهريّ لكلمة (البَدَن) بذكر كلمة (الجَسَد) في الموضع اللاحق؟!

أمّا إذا افترضنا أنّ كلمة (الجَسَد) معلومة المعنى، وكذلك كلمة (البَدَن)؛ فإنّنا لن نجد أدنى قيمة لهذا التفسير؛ لأنّه لم يقدّم للقارئ أيّ معلومة جديدة، كان يجهلها قبل القراءة[٢٣].

الطريقة الثانية- التفسير بذكر الجمع، بمعنى تفسير الكلمة بذكر كلمة (واحد) مضافة إلى صيغة جمع الكلمة المراد تفسيرها.

ولا إشكال في بيان جمع الكلمة، بشرط تفسيرها بعبارة واضحة، تُعين على توضيح معنى الكلمة المراد تفسيرها، ومن أمثلة ذلك قول الجوهريّ: «اللُّغْدُودُ: واحِدُ اللَّغَادِيدِ، وهي اللَّحَماتُ التي بين الحنَك وصفحة العنق»[٢٤].

فهذه العبارة التفسيريّة تنفع القارئ في معرفة معنى كلمة (اللُّغْدُود)، وتنفعه أيضًا في معرفة صيغة جمعها، وهي (اللَّغَادِيد).

أمّا في حالة ذكر صيغة الجمع فقط، والاكتفاء بها لتوضيح المعنى؛ فإنّ هذه الطريقة من صور طريقة (الدَّوْر) في التفسير المعجميّ. ومن أمثلتها:

١- قول الجوهريّ: «اللِّبْدُ: واحِد اللُّبُودِ»[٢٥].

٢- قول الجوهريّ: «السَّفَط: واحِد الأَسْفاطِ»[٢٦].

٣- قول الجوهريّ: «الثُّؤْلُول: واحِد الثَّآلِيل»[٢٧].

ففي هذه الأمثلة – وفي أمثلة أخرى أيضًا – اكتفى الجوهريّ بعبارة (واحد كذا)؛ وهي عبارة لا يمكن أن توضِّح المعنى المراد؛ إلّا إذا كان القارئ يعرف استعمال الجمع، ولم يسمع بمفرده؛ فيكون معنى الجمع معلومًا عنده، ويكون معنى المفرد مجهولًا؛ وهو أمر مُستبعَد في أكثر الكلمات، إلّا ما ندر.

فلو سُئِل القارئ: ما معنى (السَّفَط) مثلًا، لقال: «هو واحد الأَسْفاط»، ولو سُئِل بعدها: ما معنى (الأَسْفاط)، لقال: «هو جمع السَّفَط»؛ وهنا يتّضح أثر (الدَّوْر) في هذا التفسير المعجميّ الناقص؛ لأنّه لم يقدّم للقارئ أيّ معلومة جديدة تخصّ المعنى؛ وإنّما انتفع بمعرفة صيغة جمع هذه الكلمة، لا أكثر.

الطريقة الثالثة- التفسير بذكر المُضادّ، بمعنى تفسير الكلمة بذكر كلمة أخرى، تُعَدّ مُضادّة في المعنى للكلمة المراد تفسيرها، مسبوقة بإحدى هذه الكلمات: (ضدّ، نقيض، خلاف)[٢٨].

وقد يكون ذكر المضادّ في التفسير المعجميّ مفيدًا في تقريب المعنى، وتوضيحه، وذلك عند تفسير كلمة غريبة، قليلة الاستعمال، مجهولة المعنى عند أكثر الناس، ومن أمثلة ذلك قول الجوهريّ: «التَّرَحُ: ضِدّ الفَرَح»[٢٩].

فكلمة (التَّرَح) من الكلمات قليلة الاستعمال، ولذلك يجهل معناها أكثر الناس؛ بخلاف كلمة (الفَرَح) التي لا يجهل معناها أحد؛ فحين يقرأ القارئ أنّ كلمة (التَّرَح) ضدّ كلمة (الفَرَح) في المعنى؛ فإنّ معناها سيكون قريبًا إلى الفَهْم.

وكذلك ينتفع القارئ بذكر المضادّ، حين يذكر المعجميّ – مع بيان المضادّ – عبارةً توضيحيّةً[٣٠]، كما في قول الجوهريّ: «والجَزْر: خلاف المدّ، وهو رجوع الماء إلى خلف»[٣١].

فبعد أن ذكر الجوهريّ أنّ (الجَزْر) خلاف (المدّ)، جاء بعبارة توضِّح معنى (الجَزْر)، وهي قوله: «رجوع الماء إلى خلف»؛ ولذلك سينتفع القارئ، بمعرفة الاسم الذي يُطلَق على الحالة التي تخالف حالة (الجَزْر)، وهي حالة (المدّ)، فيكون (المدّ) بمعنى «تقدُّم الماء إلى أمام».

أمّا إذا اكتفى المعجميّ بذكر المضادّ؛ وكان المضادّ مجهول المعنى، عند أكثر الناس؛ فإنّ القارئ سيبحث عن

معنى المضادّ في موضعه؛ وربّما فوجِئ بأنّ المعجميّ قد فسّر المضادّ بطريقة (الدَّوْر)، كما في قول الجوهريّ: «والخَرْجُ: خِلاف الدَّخْل»[٣٢]، ثمّ قوله في موضع لاحق: «والدَّخْل: خلاف الخَرْج»[٣٣].

فلا فائدة يجنيها القارئ بعد قراءة هاتين العبارتين؛ فإن افترضنا أنّ معنى كلمة (الخَرْج) مجهول، وافترضنا أنّ معنى كلمة (الدَّخْل) معلوم؛ فلماذا فسّر المعلوم – في موضع لاحق – بعبارة تتضمّن كلمة مجهولة المعنى؟!

وكذلك لا فائدة من ذكر المضادّ حين يكون معنَيَا الكلمتين معلومين، كما في قول الجوهريّ مثلًا: «الجَدْبُ: نقيض الخِصْبِ»[٣٤]، ثمّ قوله في موضع لاحق: «الخِصْبُ، بالكسر: نقيض الجَدْبِ»[٣٥].

فكثير من الناس يعلمون معنى (الجَدْب)، ومعنى (الخِصْب)؛ فيكون ذكر المضادّ بلا فائدة، ويكون من عيوب هذه العبارة أنّها قامت على الدور الباطل.

الطريقة الرابعة– التفسير بذكر الوصف، بمعنى تفسير الفعل بذكر الوصف المأخوذ منه، مسبوقًا بالفعل (صارَ).

ولا بأس في بيان الوصف المأخوذ من الفعل، بشرط تفسير الفعل بعبارة زائدة مستقلّة عن بيان الوصف، ومن أمثلة ذلك قول الجوهريّ: «وقَمُؤَ الرَّجُلُ بالضمّ قَماءً وقَماءةً: صارَ قَمِيئًا. وهو: الصغير الذليل»[٣٦].

فعبارة «وهو: الصغير الذليل» عبارة زائدة مستقلّة عن بيان الوصف، جاءت لتوضيح معنى الوصف (القَمِيء)، ولذلك يمكن أن ينتفع بها القارئ في فهم معنى الفعل والوصف معًا، ولو على جهة التقريب.

ومن أمثلة (الدَّوْر) في طريقة التفسير بذكر الوصف:

١– قول الجوهريّ: «ووَطُؤَ الموضعُ يَوْطُؤُ[٣٧] وَطاءةً، أي: صارَ وَطِيئًا»[٣٨].

٢– قول الجوهريّ: «هَنُؤَ الطعامُ يَهْنُؤُ هَناءةً، أي: صارَ هَنِيئًا»[٣٩].

٣– قول الجوهريّ: «وخَطُبَ بالضمّ خَطابَةً بالفتح: صارَ خَطِيبًا»[٤٠].

٤– قول الجوهريّ: «وقد بَحُتَ الشيءُ بالضمّ، أي: صارَ بَحْتًا»[٤١].

٥– قول الجوهريّ: «غَلُظَ الشيءُ يَغْلُظُ غِلَظًا: صارَ غَلِيظًا»[٤٢].

فهذه الأمثلة إذا كانت لبيان الوصف المأخوذ من الفعل فقط، ولم تكن من قبيل التفسير المعجميّ، فلا إشكال فيها؛ لكن كان الأنسب بيان الوصف بطريقة لا تُوحي بإرادة التفسير المعجميّ.

أمّا إذا كان الغرض من هذه الأمثلة هو التفسير المعجميّ؛ فإنّ هذه التفسيرات نوع من أنواع (الدَّوْر العِلْميّ)؛ لأنّها تستلزم توقُّف معرفة معنى الفعل على معرفة معنى الوصف، وتوقُّف معرفة معنى الوصف على معرفة معنى الفعل[٤٣].

فلو سُئِلنا مثلًا عن معنى الفعل الثلاثيّ (غَلُظَ)، لقلنا على طريقة الجوهريّ: «غَلُظَ بمعنى صارَ غَلِيظًا»، ولو سُئِلنا عن معنى الوصف (الغَلِيظ)، لقلنا على طريقة الجوهريّ: «الغَلِيظُ بمعنى الشيء الذي غَلُظَ».

وبهذه الطريقة من التفسير تتوقَّف معرفة معنى الفعل الثلاثيّ (غَلُظَ) على معرفة معنى الوصف (الغَلِيظ)، وتتوقّف معرفة الوصف (الغَلِيظ) على معرفة معنى الفعل الثلاثيّ (غَلُظَ).

المبحث الثاني– الدور في كتب القواعد اللغويّة:

اشتملت كتب القواعد اللغويّة على أمثلة مختلفة للدَّوْر، منها ما يتعلّق بالجانب البنائيّ، ومنها ما يتعلّق بالجانب الدلاليّ. وفيما يأتي تفصيل لبعض تلك الأمثلة:

١– قول ابن هشام: «الثالثة: الإسناد إليه، وهو: أن يُسنَدَ إليه ما تَتِمُّ به الفائدةُ، سواء كان المسنَدُ فعلًا، أو اسمًا، أو جملة. فالفعل كـ"قامَ زيدٌ"؛ فـ(قامَ): فعل مُسنَد، و(زيدٌ): اسم مُسنَد إليه. والاسم نحو: "زيدٌ أخوكَ"؛ فـ(الأخ): مُسنَد، و(زيدٌ): اسم مُسنَد إليه. والجملة نحو: "أنا قُمْتُ"؛ فـ(قامَ): فعل مُسنَد إلى التاء، و(قامَ والتاء): جملة مُسنَدة إلى (أنا)... وهذه العلامة هي أنفع علامات الاسم»[٤٤].

يحتاج المبتدِئ إلى معرفة المقدّمات المتعلّقة بأنواع الكلمة؛ ليتعلّم بعدها كيفيّة تركيب الكلمات في هيأة جملة مفيدة. وللتمييز بين أنواع الكلمة: الاسم والفعل والحرف، ذكروا للاسم عدّة علامات، وذكروا للفعل عدّة علامات، وذكروا أنّ ما عداهما هو الحرف(٤٥).

وكان (الإسناد) إلى الكلمة: علامةً على اسميّتها، عند ابن مالك، وشُرّاح ألفيّته(٤٦). وهو وهمٌ كبيرٌ، مُشتمِل على دَوْر عِلْميّ، لا يكاد يتنبَّه عليه أحدٌ.

صحيح أنّ (الإسناد) خَصِيصة من خصائص الاسم(٤٧)؛ لأنّه لا يجوز الإسناد إلى الفعل، ولا إلى الحرف؛ فنحن نقول مثلًا: «مَرِضَ زيدٌ»؛ ولكنّنا لا يمكن أن نقول مثلًا: «مَرِضَ يقولُ»، ولا «مَرِضَ إنَّ»(٤٨).

لكنّ الفرق كبير بين الخَصِيصة والعلامة؛ فالخَصِيصة قد تكون علامةً أيضًا، وقد تكون خَصِيصةً فقط، ولا تكون علامةً؛ لأنّ علامة الشيء يجب أن تكون أوضح منه؛ ولذلك تُسمّى (علامةً)، بمعنى الدليل الذي يؤدّي إلى العِلْم(٤٩).

فمثلًا (الجَبَل) يكون علامةً على (الدار)، ولا تكون (الدار) علامةً على (الجبل)؛ فيمكن أن ندلّ المسافر الغريب على (دار زيد)، فنقول: «تقعُ دارُ زيدٍ في الجانب الأيمن من الجبل»؛ لأنّ الجبل أوضح من الدار؛ ولذلك يُسمّى عَلَمًا(٥٠). والراية تُسمّى عَلَمًا؛ لأنّها تؤدّي إلى العِلْم بما ترمز إليه، أو تُوضَع في مكان عالٍ؛ لتهدي من يحتاج إلى الاهتداء(٥١).

فليس (الإسناد) علامةً على الاسميّة؛ لأنّ المبتدِئ إذا عجز عن تمييز الاسم من غيره؛ فاحتاج إلى العلامات لذلك؛ فكيف سيفهم (الإسناد)، الذي يعني باختصار أنّ (المسنَد إليه) هو المبتدأ، أو منسوخ الابتداء، أو الفاعل، أو نائب الفاعل(٥٢)؟!

والمبتدِئ لا يستطيع أن يهتدي إلى أيّ محلّ من هذه المحلّات إلّا بعد أن يكون قد اهتدى إلى كون الكلمة التي تقع في هذه المحلّات اسمًا.

ففي قولنا مثلًا: «مَرِضَ رجُلانِ» تُعرَب كلمة (رجُلانِ) فاعلًا، ولكي يعلم المبتدِئ أنّها تُعرَب فاعلًا، يجب أن يعلم قبلها أنّها اسم؛ لأنّ الفاعل لا يكون إلّا اسمًا صريحًا، أو اسمًا مُؤوَّلًا(٥٣)؛ فكيف يكون (الإسناد) علامةً على الاسميّة، وهو لا يُعلَم إلّا بعد العِلْم بالاسميّة؟!

فخلاصة (الدَّوْر العلميّ) في هذه الحالة: توقُّف معرفة (الاسميّة) على معرفة (الإسناد)، وتوقُّف معرفة (الإسناد) على معرفة (الاسميّة)؛ أي: توقُّف معرفة (الاسميّة) على معرفة (الاسميّة)، وهو باطل قطعًا.

أمّا في حالة وصف (الإسناد) بأنّه خَصِيصة من خصائص الاسم فقط، وليس علامةً من علاماته؛ فإنّ (الدَّوْر) يرتفع؛ لأنّ معرفة الاسميّة لن تتوقّف على معرفة (الإسناد)، بل ستتوقّف على معرفة العلامات الأخرى، كعلامة التنوين، مثلًا.

فإن قيل: إنّ بعض الأسماء لا تقبل أيّ علامة من العلامات اللفظيّة؛ فلا تقبل التنوين، ولا حرف الجرّ، ولا حرف النداء، ولا حرف التعريف؛ لكنّها تقبل (الإسناد) إليها، نحو: «أنتَ مريضٌ»؛ فالضمير (أنتَ) اسم، لكنّه لا يقبل التنوين، ولا حرف الجرّ، ولا حرف النداء، ولا حرف التعريف؛ فإذا لم يكن (الإسناد) علامةً على الاسميّة؛ فما العلامة على اسميّة الضمير (أنتَ) وأمثاله من الأسماء؟

قلتُ: أنسب علامة لهذه الأسماء هي علامة (العِوَضيّة)، ويمكن تسميتُها: (البَدَليّة)، أو (النِّيابيّة)، أو (الكِنائيّة)؛ فكلّ ما جاء عِوَضًا عن (اسم) يكون اسمًا.

ففي قولنا مثلًا: «أنتَ مريضٌ»، جاءت كلمة (أنتَ) عِوَضًا عن اسم صريح للمخاطَب، كأن يكون اسم (زيد)، فيكون أصل الكلام: «زيدٌ مريضٌ» في حالة الغَيبة؛ لكن عند الخِطاب يأتي الضمير (أنتَ) عوضًا عن الاسم الصريح، فيُقال: «أنتَ مريضٌ»(٥٤).

٢- قول ابن عقيل: «فمنها الجرّ: وهو يشمل الجرّ بالحرف والإضافة والتبعيّة، نحو: مررتُ بغُلامِ زيدٍ الفاضلِ؛ فالغلامُ

مجرور بالحرف، وزيدٌ مجرور بالإضافة، والفاضلُ مجرور بالتبعيّة؛ وهو أشمل من قول غيره: "بحرف الجرّ"؛ لأنّ هذا لا يتناول الجرّ بالإضافة، ولا الجرّ بالتبعيّة»[٥٥].

إنّ (قَبول الجرّ) عمومًا: خَصيصةٌ من خصائص الاسم؛ فالاسم قد خُصِّص بقبول الجرّ، دون الفعل والحرف[٥٦]؛ لكنّ التوسُّع في كون الجرّ علامةً على الاسميّة يؤدّي إلى (الدَّوْر) أيضًا؛ فالصواب الاكتفاء بعلامة (قَبول حرف الجرّ)، وليس (قَبول الجرّ) عمومًا.

قال ابن السرّاج: «ويُعرَف أيضًا بدخول حرف الخفض عليه، نحو: "مررتُ بزيدٍ، وبأخيكَ، وبالرَّجُلِ"؛ ولا يجوز أن تقول: "مررتُ بيقومُ، ولا ذهبتُ إلى قامَ"»[٥٧].

فعلامة (قَبول حرف الجرّ) إحدى العلامات اللفظيّة الواضحة، التي يستطيع المبتدِئ أن ينتفع بها؛ لمعرفة الاسم، بخلاف (قَبول الجرّ) عمومًا.

فإنّ المبتدِئ يجب أن يعرف اسميّة المضاف قبل أن يعرف اسميّة المضاف إليه، ويجب أن يعرف اسميّة المضاف إليه قبل أن يعرف الجرّ بالإضافة؛ لأنّ المضاف لا يكون إلّا اسمًا، والمضاف إليه لا يكون إلّا اسمًا، أو ما يقع موقع الاسم من جملة[٥٨].

ففي حالة كون المضاف إليه كلمةً مفردةً: كيف سيعرف المبتدِئ أنّ هذه الكلمة مضاف إليه، وكيف سيعرف أنّها اسم؟

إن قيل: سيعرف المبتدِئ أنّ هذه الكلمة مضاف إليه بالنظر إلى الاسم الذي يسبقها؛ فهذا يعني أنّه يحتاج إلى أمرين: أن يعرف أنّ الكلمة السابقة اسم، وأن يعرف أنّ الكلمة اللاحقة اسم.

فجائز أن تكون الكلمة السابقة فعلًا، لا اسمًا؛ وجائز أن تكون الكلمة اللاحقة فعلًا، لا اسمًا.

فالإضافة ليست مجرَّد تتابُع كلمتين، بل هي تتابُعٌ خاصٌّ بين اسمين؛ فتتوقَّف معرفة الإضافة على معرفة اسميّة المضاف، واسميّة المضاف إليه؛ فكيف تكون الإضافة علامةً على اسميّة المضاف إليه، ومعرفتها متوقِّفة على معرفة اسميّة المضاف إليه؟!

ويجب أن يعرف المبتدِئ اسميّة المتبوع قبل أن يعرف اسميّة التابع، ويجب أيضًا أن يعرف اسميّة التابع قبل أن يعرف الجرّ بالتبعيّة؛ لأنّ المتبوع لا يكون إلّا اسمًا، والتابع أيضًا لا يكون إلّا اسمًا، أو ما يقع موقع الاسم من جملة[٥٩].

فإذا كان التابع كلمةً مفردةً؛ فكيف سيعرف المبتدِئ أنّ هذه الكلمة تابع، وكيف سيعرف أنّها اسم؟

إن قيل: سيعرف المبتدِئ أنّ هذه الكلمة تابع بالنظر إلى الاسم الذي يسبقها؛ فهذا يعني أنّه يحتاج إلى أمرين: أن يعرف أنّ الكلمة السابقة اسم، وأن يعرف أنّ الكلمة اللاحقة اسم.

فجائز أن تكون الكلمة السابقة فعلًا، لا اسمًا؛ وجائز أن تكون الكلمة اللاحقة فعلًا، لا اسمًا. فالتبعيّة أيضًا ليست مجرَّد تتابُع كلمتين، بل هي تتابُعٌ خاصٌّ بين اسمين؛ فتتوقَّف معرفة التبعيّة على معرفة اسميّة المتبوع، واسميّة التابع؛ فكيف تكون التبعيّة علامةً على اسميّة المتبوع، ومعرفتها متوقِّفة على معرفة اسميّة المتبوع؟!

٣- قول ابن مالك: «والذي لموافَقة اسْتَفْعَلَ كتَكَبَّرَ»[٦٠]، ثمّ قوله في موضع لاحق: «والذي لموافَقة تَفَعَّلَ كاسْتَكْبَرَ وتَكَبَّرَ»[٦١].

فذكر ابن مالك أوّلًا أنّ بناء (تَفَعَّلَ) يأتي موافقًا لبناء (اسْتَفْعَلَ) في الدلالة على أحد معاني (اسْتَفْعَلَ)، كما في الفعل (تَكَبَّرَ)؛ فإنّ معناه – عند ابن مالك – يوافق معنى الفعل (اسْتَكْبَرَ).

ثمّ ذكر في موضع لاحق أنّ بناء (اسْتَفْعَلَ) يأتي موافقًا لبناء (تَفَعَّلَ) في الدلالة على أحد معاني (تَفَعَّلَ)، كما في الفعل (اسْتَكْبَرَ)؛ فإنّ معناه – عند ابن مالك – يوافق معنى الفعل (تَكَبَّرَ).

و(الدَّوْرُ) هنا كامنٌ في توقُّف معرفة معنى بناء الفعل (تَكَبَّرَ) على معرفة معنى بناء الفعل (اسْتَكْبَرَ)، وتوقُّف

معرفة معنى بناء الفعل (اسْتَكْبَرَ) على معرفة معنى بناء الفعل (تَكَبَّرَ)؛ لأنّ ابن مالك لم يحدّد معنى بناء (اسْتَفْعَلَ) الذي زعم أنّ بناء (تَفَعَّلَ) يُوافِقُه في الدلالة عليه، ولم يحدّد معنى بناء (تَفَعَّلَ) الذي زعم أنّ بناء (اسْتَفْعَلَ) يُوافِقُه في الدلالة عليه.

المبحث الثالث– الدور في ترتيب الموضوعات:

ثمّة صورة خفيّة من صور (الدَّوْر العِلْميّ) تكمن في ترتيب الموضوعات اللغويّة؛ والسبب فيها أنّ معظم الكتب اللغويّة – إن لم تكن كلّها – تقوم على الطريقة العِلْميّة، لا على الطريقة التعليميّة.

وأبرز فرق بين هاتين الطريقتين أنّ ترتيب الموضوعات في الطريقة التعليميّة ترتيب تدريجيّ، ينطلق من المعلوم، وصولًا إلى المجهول، شيئًا فشيئًا؛ بخلاف الترتيب في الطريقة العِلْميّة؛ فإنّه يتضمّن انتقالات كثيرة مفاجئة؛ بحيث يجد القارئ المبتدِئ أنّ فهم الموضوع الأوّل مثلًا يتوقّف على فهم الموضوع العاشر مثلًا؛ ومع كون الموضوع العاشر مجهولًا يجد القارئ أنّ المؤلّف يذكر مسألة من مسائل الموضوع العاشر كأنّها حقيقة بديهيّة معلومة للقارئ المبتدِئ.

ثمّ إذا جاء موضع الحديث عن الموضوع العاشر تحدَّث عنه المؤلّف كما يتحدّث عن الموضوع المجهول، الذي لا يعرف القارئ المبتدِئ عنه شيئًا.

وربّما توقَّف فَهْمُ مسألة من مسائل الموضوع الأوّل على فَهْمِ مسألة من مسائل الموضوع العاشر، وتوقَّف فَهْمُ مسألة من مسائل الموضوع العاشر على فَهْمِ مسألة من مسائل الموضوع الأوّل.

ومن أمثلة ذلك قول ابن مالك: «وقد تعرضُ زيادتُها في عَلَمٍ، وحَالٍ، وتمييزٍ، ومضافٍ إليه تمييزٌ»[٦٢].

فابن مالك يتحدّث في هذا النصّ عن زيادة أداة التعريف (ال) عرضًا، في (اسم عَلَمٍ)، نحو: «بنات الأَوْبَر»؛ وزيادتها عرضًا في (حال)، نحو: «ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ»؛ وزيادتها عرضًا في (تمييز)، نحو: «طِبْتَ النَّفْسَ»؛ وزيادتها عرضًا في اسم أُضيف إليه تمييزٌ، نحو: «لُبابَ البُرِّ»[٦٣].

وواضح أنّ فَهْمَ هذا النصّ يتوقَّف على فَهْمِ ما تضمَّنه من مصطلحات، ومنها مصطلح (الحال)، وهو مصطلح تحدّث عنه ابن مالك في موضع لاحق، وكأنّه يذكره للمرّة الأولى[٦٤].

ثمّ في حديثه عن (الحال)، قال ابن مالك: «الحالُ واجب التنكير، وقد يجيء معرَّفًا بالأداة، أو الإضافة»[٦٥].

وواضح أنّه أراد بالأداة هنا أداة التعريف (ال)؛ فتوقَّف فَهْمُ مسألة من مسائل موضوع (الحال) على فَهْمِ مسألة من مسائل موضوع (أداة التعريف)؛ وقبل ذلك توقَّف فَهْمُ مسألة من مسائل موضوع (أداة التعريف) على فَهْمِ مسألة من مسائل موضوع (الحال).

إنّ هذا المثال على (الدَّوْر العِلْميّ) واحد من أمثلة كثيرة، تضمّنتها الكتب اللغويّة؛ بسبب سقامة الترتيب الموضوعيّ؛ لقيامها على الطريقة العِلْميّة التشعيبيّة، لا على الطريقة التعليميّة التدريجيّة.

ولذلك كان الاعتماد على الكتب اللغويّة العِلْميَّة – في تدريس الطلبة المبتدِئين – خطأً كبيرًا جدًّا؛ ولا سيّما في أيّامنا هذه، التي غفل فيها معظم الطلبة عن أيسر المعارف اللغويّة؛ فلا يكاد معظم طلبة الجامعات العراقيّة – في أقسام اللغة العربيّة – يُفَرِّقون بين الاسم والفعل والحرف، إلّا قليلًا.

ومع هذا الانحطاط المخزي، تجد إصرار مدرِّسي النحو على الاستمساك بكتاب (شرح ابن عقيل)، في تعليم الطلبة المبتدِئين، غافلين أو متغافلين، عن الأثر السيّء لهذا الاستمساك.

فالفرق كبير جدًّا بين انتفاع المدرِّس الألمعيّ، أو الباحث اللَّوْذَعيّ، بقراءة كتاب (شرح ابن عقيل)، وبين انتفاع الطالب المبتدِئ بقراءته، ولا سيّما حين يُطالَب هذا الطالب بحفظ أبيات الألفيّة، وحفظ الشواهد، والآراء الخلافيّة، والحال أنّه عاجز عن التفريق بين الاسم والفعل والحرف، إلّا قليلًا.

ولمزيد من البيان أذكر هنا أبرز (آثار التعويل على شرح ابن عقيل في التدريس والتحصيل).

فمنها تقصير المدرّس في القواعد النحويّة الأساسيّة، مع عنايته بالآراء النحويّة الخلافيّة؛ لواحد من سببين بارزين:

١- أن يفترض المدرّس تمكُّن الطلبة من القواعد النحويّة الأساسيّة؛ فلا يرى داعيًا للعناية بها، ويكتفي بالحديث عنها باختصار، لا يفي بالغرض.

وهذا الافتراض مجانِب للواقع المعرفيّ كلَّ المجانبة، ولا سيّما في أيّامنا هذه؛ فمعظم طلبة اللغة العربيّة – اليوم – بعيدون كلّ البعد عن الإحاطة بأيسر الأساسيّات النحويّة؛ ولذلك سيكون تقصير المدرّس – في تبيان تلك الأساسيّات – حائلًا، يحول دون فهم ما يقوم على هذه الأساسيّات من موضوعات نحويّة فرعيّة.

٢- أن يفترض المدرّس أنّ العناية بالأساسيّات النحويّة إنّما تجب على مدرّس المدرسة الثانويّة. وأمّا المدرّس الجامعيّ، فتجب عليه العناية بالفرعيّات النحويّة؛ وليس واجبًا عليه النظر في الواقع المعرفيّ للطلبة، ولا تقويم ذلك الواقع السيّء؛ ولا سيّما حين لا يجد الوقت الكافي لتقويم ذلك الواقع السيّء؛ فيُخيِّر نفسَه بين الأساسيّات والفرعيّات؛ فيُؤثِر الفرعيّات على الأساسيّات؛ لأنّه يفترض أنّ المطلوب منه هو العناية بالفرعيّات، دون الأساسيّات.

وهذا الافتراض مجانِب للأهداف المعرفيّة كلَّ المجانبة؛ فإنّ العناية بالأصول مقدَّمة على العناية بالفروع؛ لأنّ فَهْم الفروع لا يمكن أن يتحقّق إلّا بعد فَهْم الأصول؛ والفَهْم الجزئيّ المؤقَّت – في حالة حصوله – لا يلبث أن يزول بعد مدّة يسيرة؛ لأنّه فَهْمٌ عابرٌ؛ يزول بزوال الداعي إليه؛ ولذلك نجد معظم الطلبة يَنسَون مادّة الفَهْم المؤقَّت، بعد النجاح في الاختبار.

والحاصل بعد أربع سنوات دراسيّة أنّ معظم الطلبة خرجوا كما دخلوا، لا يعرفون عن الأساسيّات النحويّة إلّا قليلًا، ولا يذكرون من الفرعيّات النحويّة؛ إلّا بعض المصطلحات، التي لم يفقهوا حقيقة المراد منها، بل كانوا يحفظون مادّةً من الكتاب تخصّها، ثمّ ما لبثت تلك المادّة أن تلاشت؛ فلم يعودوا يعرفون عنها إلّا مصطلحات لفظيّة، ليس من ورائها أيّ صورة ذهنيّة.

ومن أمثلة عناية المدرّس النحويّ بالفرعيّات الخلافيّة: أن يُعنَى بتوضيح ما جاء في قول ابن عقيل مثلًا: «تقدّم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأمّا المفرد: فإمّا أن يكون جامدًا أو مشتقًّا. فإن كان جامدًا، فذكر المصنِّف أنّه يكون فارغًا من الضمير، نحو: "زيدٌ أخوكَ". وذهب الكسائيُّ والرمّانيُّ وجماعة إلى أنّه يتحمّل الضمير، والتقدير عندهم: "زيدٌ أخوكَ هو". وأمّا البصريّون فقالوا: إمّا أن يكون الجامد متضمِّنًا معنى المشتقّ، أو لا، فإن تضمّن معناه نحو: "زيدٌ أسدٌ" – أي شُجاع – تحمَّل الضمير، وإن لم يتضمّن معناه لم يتحمّل الضمير كما مُثِّلَ. وإن كان مشتقًّا فذكر المصنِّف أنّه يتحمّل الضمير، نحو: "زيدٌ قائمٌ"، أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهرًا»[٦٦].

فمن أجل أن يفهم الطالب هذه المسألة الفرعيّة الخلافيّة لا بدّ أن يفهم قبلها أساسيّات نحويّة كثيرة، أبرزها: حقيقة الكلمة، وأنواع الكلمة، وحقيقة الجملة، وأنواع الجملة، وأجزاء الجملة، وحقيقة المبتدأ، وحقيقة الخبر، وأنواع الخبر، وحقيقة الجامد، وحقيقة المشتقّ، وحقيقة الضمير العائد.

فإن غفل الطالب عن هذه الأساسيّات كلّها، أو غفل عن بعضها؛ فلا فائدة من اجتهاد المدرّس في شرح هذه المسألة الخلافيّة؛ لأنّ فَهْم تلك الأساسيّات مقدّمة واجبة لفَهْم هذه المسألة الخلافيّة الفرعيّة.

إنّ إيثار الفرعيّات على الأساسيّات يؤدّي إلى تقصير المدرّس في توضيح الحقائق النحويّة القطعيّة، مع عنايته بتوضيح مقاصد الناظم والشارح والمحقِّق.

فنجد المدرّس النحويّ يُعنَى عنايةً واضحةً بمقاصد ابن مالك من ألفيّته، ومقاصد ابن عقيل من شرحه، ومقاصد محمّد محيي الدين عبد الحميد من تعليقه. أمّا عنايته بتوضيح الحقائق النحويّة القطعيّة، فليست كافيةً.

ومن أمثلة ذلك: عناية المدرّس النحويّ بتوضيح قول ابن مالك[٦٧]:

وقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسيئًا وأَنَتْ تَبْنِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ

ويكون توضيح المدرّس النحويّ بالاعتماد على قول ابن عقيل: «ونبَّه المصنِّف بقوله: "وقبلَ حالٍ" على أنّ الخبر المحذوف مقدَّر قبل الحال التي سدَّتْ مَسدَّ الخبر، كما تقدَّم تقريره. واحترز بقوله: "لا يكونُ خبرًا" عن الحال التي تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش – رحمه الله – من قولهم: "زيدٌ قائمًا"؛ فـ(زيدٌ): مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: "ثبتَ قائمًا". وهذه الحال تصلح أن تكون خبرًا؛ فتقول: "زيدٌ قائمٌ"، فلا يكون الخبر واجبَ الحذف، بخلاف: "ضَرْبِي العَبْدَ مُسيئًا"؛ فإنّ الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرًا عن المبتدأ الذي قبلها؛ فلا تقول: " ضَرْبِي العَبْدَ مُسيءٌ"؛ لأنّ الضرب لا يُوصَف بأنّه مُسيء. والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو: "أَنَتْ تَبييني الحَقَّ مَنُوطًا بالحِكَمِ"، فـ(أَنَتْ): مبتدأ، و(تَبييني): مضاف إليه، و(الحَقَّ) مفعول لـ(تبييني)، و(مَنُوطًا): حال سدَّت مَسدَّ خبر (أَنَتْ)، والتقدير: "أَنَتْ تَبييني الحَقَّ إذا كان – أو إذ كان – مَنُوطًا بالحِكَمِ»[٦٨].

فبدلًا من اجتهاد المدرّس النحويّ في توضيح مراد ابن مالك من هذين البيتين، وتضييع الوقت والجهد، وتشتيت أذهان الطلبة، كان الواجب عليه أن يُعنى بتوضيح الأساسيّات الواجبة، التي لا غنى لطالب العربيّة عنها.

فإنّ الغاية الكبرى من الدرس النحويّ هي توضيح القواعد النحويّة الأساسيّة الاتّفاقيّة القطعيّة، وليس الخوض في مقاصد المؤلّفين، واختلافات المختلفين؛ فإنّ ذلك الخوض قد يكون وسيلةً للمتبحِّرين لبلوغ التقعيد النحويّ الصحيح؛ لكنّه سيكون حاجزًا كبيرًا، يحول دون فَهْم الطلبة للأساسيّات النحويّة.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: عناية المدرّس النحويّ بتوضيح قول ابن عقيل مثلًا: «وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنِّف من الإبهام؛ فإنّه لم يبيِّن أنّه متى صَلَحَ ما بعد الضمير لأن يكون صلةً لا يُحذَف، سواء أكان الضمير مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وسواء أكان الموصول (أيًّا) أم غيرها، بل ربّما يُشعِر ظاهرُ كلامه بأنّ الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير (أيّ) من الموصولات؛ لأنّ كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحذَف مع (أيّ) ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلةً كما تقدَّم، نحو: "جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهُم هو أبوه منطلق"، وكذلك المنصوب والمجرور، نحو: "جاءني الذي ضربْتُه في داره، ومررتُ بالذي مررتُ به في داره"، و"يُعجبني أيُّهم ضربتُه في داره، ومررتُ بأيّهم مررتُ به في داره»[٦٩].

فعناية ابن عقيل في هذا النصّ تكاد تكون مقصورةً على وصف عبارة ابن مالك بالإبهام، وإثبات ذلك الوصف؛ فحين يُعنى المدرّس النحويّ ببيان مراد ابن عقيل من عبارته هذه؛ فإنّه سيضيّع الجهد والوقت اللازمين لبيان ما هو أولى بالشرح والإيضاح، وهو الأساسيّات النحويّة التي يقوم على فَهْمها فَهْمُ ما يتعلّق بموضوع صلة الاسم الموصول.

ومن أمثلة ذلك أيضًا: عناية المدرّس النحويّ بتوضيح قول المحقِّق مثلًا: «عبارة الناظم – وهي قوله " فهو بهِ في كُلِّ حُكْمٍ ذُو انْتِسَا "[٧٠] – عامّة، ولم يتعرّض الشارح – رحمه الله! – في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته؛ فهذا العموم يُعطي أنّ (رَأَى) البَصَريّة و(عَلِمَ) العِرْفانيّة، إذا اتّصلت بهما همزة النقل فصارا يتعدّيان إلى مفعولين، فشأن مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي (كَسَا)، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي (كَسَا) أنّه لا يُعلَّق عنه العامل، ولكنّ المفعول الثاني من مفعولي (رَأَى) البَصَريّة و(عَلِمَ) العِرْفانيّة يُعلَّق عنه العامل؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾. فـ(أَرِنِي) هنا بَصَريّة، لأنّ إبراهيم – عليه السلام – كان يطلب مشاهدة كيفيّة إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأوّل ياء المتكلِّم، ومفعولها الثاني جملة: ﴿كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى﴾؛ وقد عُلِّق العاملُ عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾»[٧١].

فهل يستطيع الطالبُ الضعيفُ فَهْمَ مراد المحقِّق من استدراكه على الناظم والشارح، والحال أنّه يغفل عن الأساسيّات النحويّة، ولا يستطيع التمييز بين الفاعل والمفعول به، ولا التمييز بين الفعل اللازم والفعل المتعدّي؟!

ومن آثار التعويل على (شرح ابن عقيل): تقصير المدرّس في الشواهد النحويّة القرآنيّة، مع عنايته بالشواهد

النحويّة الشعريّة؛ ربّما بسبب تأثُّر المدرّس النحويّ بمن سبقه من أساتذته، الذين عُنُوا بالشواهد الشعريّة عنايةً كبيرةً، حتّى كلَّفوا الطالب بحفظ الشاهد، وحفظ موطن الشاهد، وحفظ إعراب الشاهد، ولم يفعلوا مثل ذلك في الشواهد القرآنيّة، الواردة في (شرح ابن عقيل).

وقد يكون الذي جرَّهم إلى ذلك أنّ محقِّق الشرح قد عُني بالشواهد الشعريّة؛ فرقَّمها، وذكرَ نسبة الشاهد إلى صاحبه، إن كان معلوم القائل، ثمّ ذكر معاني ألفاظه الغريبة، ثمّ أعرب الشاهد كلمة كلمة؛ ولم يفعل مثل ذلك في الشواهد القرآنيّة؛ فكان لهذا أثرٌ في إيثار الشاهد الشعريّ بالعناية.

ولك أن تُدرِك الأثر السيّء – لهذه العناية – في الطالب الضعيف الغافل عن الأساسيّات النحويّة؛ فبدلًا من أن يستعين بالوقت والجهد؛ لفَهْم الأساسيّات، فإنّه يُضيِّعهما في حفظ أبيات من الشعر، لا يحسن قراءتها أصلًا، ولا يفهم معانيها، وإن قرأ تعليق المحقِّق، ولا يضبط إعرابها، وإن اطّلع على إعراب المحقِّق، ولا يفهم الشاهد فيها، وإن حفظه حفظًا؛ ثمّ لا يلبث أن ينسى كلَّ ما حفظه، بعد اجتياز الاختبار بنجاح!

إنّ الانتفاع بالشواهد الشعريّة إنّما يكون لمن أتقن الأساسيّات النحويّة، وتدرَّج في تحصيل المعارف النحويّة، وبخلافه لن يتحقّق الفَهْم السليم، ولن يدوم الحفظ المؤقَّت؛ لأنّ البناء بلا أصول لا بدّ أن يزول.

وأبرز آثار التعويل على (شرح ابن عقيل): ابتعاد المدرّس عن الطريقة التعليميّة التدريجيّة، مع اعتماده على الطريقة العِلْميّة التشعيبيّة.

إنّ شرح ابن عقيل – في الحقيقة – تابعٌ لألفيّة ابن مالك في الترتيب والتسلسل، وقد نُظِمت ألفيّة ابن مالك بطريقة عِلْميّة تشعيبيّة، لا بطريقة تعليميّة تدريجيّة؛ فإنّ التيسير المزعوم باتّباع طريقة (الشعر التعليميّ) ليس هو التيسير الكافي للطالب المبتدِئ، ولا سيّما الطالب الضعيف في أيّامنا هذه.

فالفرق كبير جدًّا بين تيسير حفظ القواعد النحويّة للطالب المتقدِّم، وللأستاذ المتبحِّر، وبين تيسير القواعد النحويّة للطالب المبتدِئ، ولا سيّما الطالب الضعيف الغافل عن الأساسيّات النحويّة.

وبعبارة أكثر وضوحًا: إنّ الاعتماد على الألفيّة وشروحها هو السبب الأكبر في الانحطاط المعرفيّ المخزي – اليوم – عند معظم طلبة اللغة العربيّة، في الجامعات العراقيّة؛ فبدلًا من أن تكون الألفيّة وشروحها وسيلةً للتيسير صارت وسيلةً من أكبر وسائل التعسير؛ لأنّها قائمة على التشعيب، بدلًا من التدريج.

والتشعيب المعرفيّ يكون وسيلةً من وسائل الإغناء المعرفيّ، إذا كان القارئ متبحِّرًا في علم النحو، بخلاف القارئ المبتدِئ الضعيف، الذي يزيده التشعيب المعرفيّ غفلةً وحيرةً واضطرابًا.

ومن أمثلة التشعيب في (شرح ابن عقيل) قوله: «ومنهما[٧٢] التنوين، وهو على أربعة أقسام: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعرَبة، كـ"زيد"، و"رَجُل"، إلّا جمع المؤنَّث السالم، نحو: "مُسْلِمات"، وإلّا نحو: "جَوَارٍ، وغَوَاشٍ"، وسيأتي حكمهما. وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنيّة فَرْقًا بين معرفتها ونكرتها، نحو: "مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهِ آخرَ". وتنوين المقابَلة، وهو اللاحق لجمع المؤنَّث السالم، نحو: "مُسْلِماتٍ"، فإنّه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كمُسْلِمِين»[٧٣].

فيكفي الطالب المبتدِئ أن يعلم أنّ (التنوين) علامة من علامات الاسم؛ وهو علامة لفظيّة واضحة، يستطيع الطالب المبتدِئ أن ينتفع بها؛ للتمييز بين الاسم وغيره؛ فلا داعي للتشعيب بذكر أنواع التنوين، ولا سيّما إذا أدّى الحديث عن أنواع التنوين إلى ذكر مصطلحات جديدة، لا يعرف الطالب المبتدِئ حقائقها بدقّة.

فالطالب الضعيف الذي يحتاج إلى العلامات للتمييز بين الاسم وغيره، من أين له أن يعرف الاسم المعرَب والاسم المبنيّ والاسم المعرفة والاسم النكرة وجمع المذكَّر السالم وجمع المؤنَّث السالم، ولا سيّما أنّ معرفة هذه الموضوعات تعتمد على معرفة الاسم أوّلًا؟

لقد أنتجت الطريقة التشعيبيّة – في هذا النصّ وأمثاله – صورةً من صور (الدَّوْر العِلْميّ المضمَر الخفيّ).

فعلى أساس الطريقة التشعيبيّة تتوقّف معرفة (الاسم) على معرفة (التنوين) مثلًا، وتتوقّف معرفة (التنوين) على معرفة أنواعه، كتنوين (التمكين) مثلًا، وتتوقّف معرفة (تنوين التمكين) على معرفة (الاسم المعرَب)، وتتوقّف معرفة (الاسم المعرَب) على معرفة (الاسم)؛ لأنّ (الاسم المعرَب) فرع من فروع (الاسم)؛ ولا يُعرَف الفرع إلّا بعد معرفة (الأصل).

الهوامش:

(١)– ينظر: لسان العرب، ابن منظور: ٢٩٥/٤.

(٢)– مقاييس اللغة، ابن فارس: ٣١٠/٢.

(٣)– التعريفات، الشريف الجرجانيّ: ١٠٩، وينظر: الكلّيّات، الكفويّ: ٤٤٧، وكشّاف اصطلاحات الفنون، التهانويّ: ٨١١/١.

(٤)– المصباح المنير، الفيّوميّ: ٢٠٢/١، وينظر: المعجم الوسيط: ٣٠٢/١.

(٥)– ينظر: التعريفات: ١٠٩، والكلّيّات: ٤٤٧، وكشّاف اصطلاحات الفنون: ٨١١/١.

(٦)– ينظر: كشّاف اصطلاحات الفنون: ٨١١/١.

(٧)– شرح المقاصد، التفتازانيّ: ١١٢/٢.

(٨)– ينظر: الكلّيّات: ٤٤٧، وكشّاف اصطلاحات الفنون: ٨١١/١.

(٩)– ينظر: العين، الخليل: ٣٢٦/٢، ١٦٣/٨، ٢٧٣، وجمهرة اللغة، ابن دريد: ٩٣٤/٢، ١٠٦٨، والمحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ٣٢٤/٢، ٢٩/١١، ٢٤٥.

(١٠)– ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان: ١٠، ٣٩، ٤٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦.

(١١)– ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٤٦، ٦٦، ٩٠، ١٧٨، ٣٢٥.

(١٢)– ينظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ، د. أحمد مختار عمر: ٧٨٤/١.

(١٣)– ينظر: صناعة المعجم الحديث، د. أحمد مختار عمر: ١١٥–١١٦.

(١٤)– ينظر: صناعة المعجم الحديث: ١٢٤.

(١٥)– البحث اللغويّ عند العرب، د. أحمد مختار عمر: ١٦٩، وينظر: صناعة المعجم الحديث: ١٢٠–١٤٣.

(١٦)– ينظر: الفروق اللغويّة، العسكريّ: ٣٣–٣٩، وعلم الدلالة، د. أحمد مختار عمر: ٢٢٧–٢٢٨، ٢٣٠.

(١٧)– ينظر: صناعة المعجم الحديث: ١٤١–١٤٢.

(١٨)– الصحاح، الجوهريّ: ١٢٩/١، وينظر: مجمل اللغة، ابن فارس: ٣٦١، ومقاييس اللغة: ٣٦١/٢، وشمس العلوم، نشوان الحميريّ: ٢٢٩٧/٤.

(١٩)– الصحاح: ١٨٨٥/٥، وينظر: العين: ١١٩/٦، وجمهرة اللغة: ٤٦٥/١، والمحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد: ١٠٠/٧، ومجمل اللغة: ١٨٤، ومقاييس اللغة: ٤٤٦/١، والمحكم: ٢٨٩/٧، وشمس العلوم: ١٠٤٠/٢.

(٢٠)– لأبي هلال العسكريّ رأي في التفريق بين الذَّنْب والجُرْم، ينظر: الفروق اللغويّة: ٢٦٢.

(٢١)– الصحاح: ٤٥٦/٢، وينظر: لسان العرب: ١٢٠/٣.

(٢٢)– الصحاح: ٢٠٧٧/٥، وينظر: لسان العرب: ٤٧/١٣.

(٢٣)– لأبي هلال العسكريّ رأي في التفريق بين الجَسَد والبَدَن، ينظر: الفروق اللغويّة: ١٨٠.

(٢٤)– الصحاح: ٥٣٥/٢.

(٢٥)– الصحاح: ٥٣٣/٢، وينظر: لسان العرب: ٣٨٦/٣.

(٢٦)– الصحاح: ١١٣١/٣.

(٢٧)– الصحاح: ١٦٤٥/٤، وينظر: لسان العرب: ٨١/١١.

(٢٨)– ينظر: المعاجم اللغويّة، د. محمّد أحمد أبو الفرج: ١٠٣.

(٢٩)– الصحاح: ٣٥٧/١.

(٣٠)– ينظر: صناعة المعجم الحديث: ١٤٣.

(٣١)- الصحاح: ٦١٣/٢.

(٣٢)- الصحاح: ٣٠٩/١، وينظر: القاموس المحيط، الفيروزآباديّ: ١٨٥.

(٣٣)- الصحاح: ١٦٩٦/٤.

(٣٤)- الصحاح: ٩٧/١، وينظر: جمهرة اللغة: ٢٦٤/١، ومجمل اللغة: ١٨٠، ومقاييس اللغة: ٤٣٥/١، وشمس العلوم: ١٠٠٧/٢.

(٣٥)- الصحاح: ١٢٠/١، وينظر: المحيط في اللغة: ٢٥١/٤، وشمس العلوم: ١٨١٦/٣.

(٣٦)- الصحاح: ٦٦/١.

(٣٧)- ضُبِط في المطبوع هكذا: (بُوْطَؤُ)، والصواب ما أثبتناه، ينظر: العين: ٤٦٧/٧، ٤٦٨، وسرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي: ٢٤٤/٢، والممتع الكبير، ابن عصفور: ٢٨١، والقاموس المحيط: ٥٥.

(٣٨)- الصحاح: ٨١/١، وينظر: لسان العرب: ١٩٨/١.

(٣٩)- الصحاح: ٨٤/١، وينظر: لسان العرب: ١٨٤/١.

(٤٠)- الصحاح: ١٢١/١، وينظر: شمس العلوم: ١٨٥٠/٣، ولسان العرب: ٣٦١/١.

(٤١)- الصحاح: ٢٤٣/١.

(٤٢)- الصحاح: ١١٧٥/٣.

(٤٣)- ينظر: صناعة المعجم الحديث: ١٢٤.

(٤٤)- شرح شذور الذهب، ابن هشام: ١٤-١٥.

(٤٥)- ينظر: اللمع في العربيّة، ابن جنّي: ١٥-١٦، وتوضيح المقاصد، المراديّ: ٢٩٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢٤/١.

(٤٦)- ينظر: ألفيّة ابن مالك: ٩، وتوضيح المقاصد: ٢٨٦/١، وأوضح المسالك، ابن هشام: ٢٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢١/١، وشرح الأشمونيّ: ٣٤/١.

(٤٧)- ينظر: المفصّل في علم العربيّة، الزمخشريّ: ٣٣.

(٤٨)- ينظر: الأصول في النحو، ابن السرّاج: ٣٧/١.

(٤٩)- ينظر: العين: ١٥٣/٢، ومقاييس اللغة: ١٠٩/٤.

(٥٠)- ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب: ٣٤٤.

(٥١)- ينظر: العين: ١٥٣/٢، ومقاييس اللغة: ١٠٩/٤.

(٥٢)- ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٥٧٦/٢.

(٥٣)- ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٤/٢-٧٥.

(٥٤)- ينظر: تسهيل الفوائد، ابن مالك: ٣، وشرح التسهيل، ابن مالك: ١٢/١، والتذييل والتكميل، أبو حيّان الأندلسيّ: ٥٨/١، وتمهيد القواعد، ناظر الجيش: ١٦٣/١، والمساعد، ابن عقيل: ٨/١.

(٥٥)- شرح ابن عقيل: ١٧/١.

(٥٦)- ينظر: ألفيّة ابن مالك: ١٠، وشرح ابن عقيل: ٤٣/١، وشرح الأشمونيّ: ٤٨/١.

(٥٧)- الأصول في النحو: ٣٧/١، وينظر: اللمع في العربيّة: ١٥.

(٥٨)- ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام: ٤٦٧.

(٥٩)- ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٣-٤٧٥.

(٦٠)- شرح التسهيل: ٤٥٣/٣، وينظر: تمهيد القواعد: ٣٧٥٢/٨.

(٦١)- شرح التسهيل: ٤٥٨/٣، وينظر: تمهيد القواعد: ٣٧٦٤/٨، والمساعد: ٦٠٦/٢.

(٦٢)- تسهيل الفوائد: ٤٢.

(٦٣)- ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٠/١.

(٦٤)- ينظر: تسهيل الفوائد: ١٠٨.

(٦٥)- تسهيل الفوائد: ١٠٨.

(٦٦)- شرح ابن عقيل: ٢٠٥/١.

(٦٧)- ألفيّة ابن مالك: ١٨، وشرح ابن عقيل: ٢٤٧/١.

(٦٨)- شرح ابن عقيل: ٢٥٤/١.

(٦٩)- شرح ابن عقيل: ١٦٨/١.

(٧٠)- ألفيّة ابن مالك: ٢٤.
(٧١)- شرح ابن عقيل: ٦٧/٢، هامش (١).
(٧٢)- كذا في المطبوع، والصواب: (ومنها).
(٧٣)- شرح ابن عقيل: ١٧/١.

المصادر والمراجع

١. الأصول في النحو، ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢. ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون، مكّة المكرَّمة.
٣. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
٤. البحث اللغويّ عند العرب، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٨٨م.
٥. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق د. حسن هنداويّ، دار القلم – دمشق، دار كنوز إشبيليا – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م–١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
٦. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. محمّد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
٧. التعريفات، الشريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، بعناية محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٨. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق لجنة، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٩. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ابن أمّ قاسم المراديّ (ت٧٤٩هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٠. جمهرة اللغة، ابن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق د. رمزيّ منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١١. سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
١٢. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل الهمدانيّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٣. شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، نور الدين الأشمونيّ (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
١٤. شرح التسهيل، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيّد، د. محمّد بدويّ المختون، هجر للطباعة والنشر، الجيزة – مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٥. شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريديّ، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرَّمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
١٦. شرح المقاصد، التفتازانيّ (ت٧٩٣هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

١٧.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٨.شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميريّ (ت٥٧٣هـ)، تحقيق لجنة، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
١٩.الصحاح، الجوهريّ (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٢٠.صناعة المعجم الحديث، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
٢١.علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٨م.
٢٢.العين، الخليل (ت١٧٠هـ)، تحقيق د. مهديّ المخزوميّ، د. إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
٢٣.الفروق اللغويّة، أبو هلال العسكريّ (ت نحو ٤٠٠هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٢٤.القاموس المحيط، الفيروزآباديّ (ت٨١٧هـ)، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٢٥.كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانويّ (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق د. عليّ دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٢٦.الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق د. عدنان درويش، محمّد المصريّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٧.لسان العرب، ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
٢٨.اللغة العربيّة معناها ومبناها، د. تمّام حسّان (ت٢٠١١م)، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.
٢٩.اللمع في العربيّة، ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق د. سميح أبو مغلي، دار مجدلاويّ، عمّان، ١٩٨٨م.
٣٠.مجمل اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣١.المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق لجنة، معهد المخطوطات العربيَّة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
٣٢.المحيط في اللغة، الصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣٣.المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل الهمدانيّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق د. محمّد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، دار المدنيّ – جدّة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م–١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
٣٤.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيّوميّ (ت نحو٧٧٠هـ)، تحقيق د. عبد العظيم الشّنّاويّ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية.
٣٥.المعاجم اللغويّة في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، د. محمّد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربيّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٦م.
٣٦.معجم اللغة العربيّة المعاصرة، د. أحمد مختار عمر (ت٢٠٠٣م)، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٣٧.المعجم الوسيط، لجنة، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، الطبعة الرابعة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٣٨.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، محمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

٣٩.المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهانيّ (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمّد سيّد كيلانيّ، دار المعرفة، بيروت.
٤٠.المفصَّل في علم العربيّة، الزمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٤١.مقاييس اللغة، ابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٤٢.الممتع الكبير، ابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.